

تقييم دور الأجهزة المعنية التي تتعامل مع التراث العمرانى

للقاهرة الإسلامية

-

مقدمة :

لم يعد التعامل مع والحفاظ على التراث العمرانى والمعمارى لمدينة القاهرة الإسلامية عملا ثقافيا وحضاريا فقط ، لكنه فى المقام الثانى لابد وان يكون عملا له مردوده الاقتصادى والاجتماعى معا . ولم يعد الحفاظ على التراث العمرانى والمعمارى من باب الذاكرة للامة ، ولكنه يهدف إلى ربط الماضى بالحاضر والمستقبل بوصفه حلقة من حلقات التواصل الحضارى.

ولم يعد الحفاظ على التراث العمرانى والمعمارى قاصرا على الجوانب الإنشائية والتخطيطية فقط ولكنه لابد وان يشتمل على إحياء المظاهر الاجتماعية والثقافية التى أفرزت التراث العمرانى وبما لا يؤثر بالسلب على أوضاع الأنشطة الاقتصادية القائمة بالمنطقة . كما ان التعامل مع مدينة القاهرة الإسلامية ولا بد وان يتم فى إطار تكاملها مع النسيج العمرانى العام للمدينة الأكبر.

ان عملية التعامل مع والحفاظ على القاهرة الإسلامية وتأهيلها ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا عملية مركبة ومعقدة وتتطلب شكلا من أشكال التنظيم والإدارة التى تغطى وتسيطر وتحكم عمل جميع هذه الفعاليات وتعمل بصفة مستمرة وبصورة مرنة بدأ من أعمال التخطيط العمرانى المتكامل إلى برمجة المشروعات إلى التصميم ثم إلى أعمال التنفيذ والتأهيل والتطوير مع وجود المرونة الكافية لتقييم وتقويم تلك المشروعات للتوافق مع المعطيات الاجتماعية العمرانية والاقتصادية المتغيرة على مدى تطور المدينة.

استعراض للمشكلات التى تؤثر على التراث العمرانى للقاهرة الإسلامية :

يواجه التراث العمرانى للقاهرة الإسلامية العديد من المشكلات التى تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على وجوده واستمراره ويمكن تقسيم تلك المشكلات إلى مشكلات خاصة بالأوضاع العمرانية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وفيما يلي استعراض لتلك المشكلات :

المشكلات العمرانية :

تتعدد المشكلات العمرانى التى تؤثر بالسلب على التراث العمرانى للقاهرة الإسلامية ما بين التعدى على الآثار وإساءة استخدامها وتدهور حالتها المعمارية وقصور عمليات الترميم والحفاظ عليها وإعادة استخدامها بالإضافة إلى قصور فى مد المرافق العامة والخدمات بكافة أنواعها وتدهور حالة الموجود حاليا ، وفيما يلي استعراض لأهم المشاكل العمرانية :

١

١- التعدى على المباني الأثرية :

حيث نجد ان العديد من المباني الأثرية قد أسئ استغلالها أما من خلال تعدى الأفراد عليها بالسكنى أو من خلال الهيئات والجهات الحكومية باستغلالها كخدمات خاصة بها بالإضافة إلى ان سكان ومستأجرى المباني الأثرية يقومون بعلم تعديت على مباني الأثرية دون وجود رقابة عليهم كما ان بعض المباني قد استغللت كورش صناعية وحرفية الأمر الذى يؤدى إلى سرعة تدهور الأوضاع المعمارية للمبنى ومن ناحية أخرى فان العديد من الأجهزة الحكومية تستخدم تلك المباني فى مشروعات خدمية كمدارس أو كوحدات صحية أو كمخازن عامة لها دون ادنى مراعاة للحفاظ على المبنى وصيانته ومعالجة المشاكل التى قد تظهر فيه.

٢- القصور فى المرافق :

حيث تعانى المنطقة من قصور فى مد شبكات التغذية بالمياه وشبكة الصرف الصحى وشبكة التغذية بالكهرباء بالإضافة إلى الحالة المتدهورة للمرافق الحالية والتى ينتج عنها تسرب مستمر من شبكة المياه بالإضافة إلى اختلاط المياه النقية بالمياه الجوفية الملوثة والناجمة عن الصرف الصحى فى بيارات وترانشات أرضية . وقد أدى سوء حالة شبكة التغذية بالكهرباء إلى حدوث العديد من حوادث الحريق.

٣- ارتفاع منسوب المياه الجوفية :

ذلك نتيجة عدم اكتمال مشروعات الصرف الصحى للمنطقة الأمر الذى اثر بالسلب على اساسات وقواعد المباني الأثرية وما ترتب على ذلك من حدوث هبوط وانهيارات فى بعض المباني بالإضافة إلى ان عملية سحب المياه الجوفية والتى تتم فى اغلب الأحيان بأسلوب فى خاطئ أدى إلى خلل التربة اسفل المباني الأثرية مما كان له اكبر الأثر على تدهور الوضع الإنشائى لتلك المباني .

٤- التكدس المرورى :

حيث ان ضيق الشوارع بالمنطقة وعدم وجود نظم بديلة لنقل البضائع تحافظ على بيئة المكان وتتناسب مع عروض الطرق والحارات قد أدى إلى وجود العديد من مناطق الاختناق المرورى بالرغم من الحواجز الموضوعه للتحكم فى مسارات حركة السيارات كما ان قلة المناطق المخصصة للانتظار للسيارات داخل وحول المنطقة قد اثر بالسلب على المنطقة الأثرية بسبب الاهتزازات التى تسببها السيارات والتلوث الناتج عن عوادمها بالإضافة إلى التلوث السمعى.

٥- القصور فى عمليات الترميم والحفاظ على المباني الأثرية :

حيث لا يوجد خطة واضحة المعالم لأسلوب التعامل مع المباني والمنطقة الأثرية وأسلوب الحفاظ عليها وترميم الآثار الموجودة بها بأسلوب يتوافق مع اشتراطات الهيئات الدولية واليونسكو فى التعامل مع هذا التراث الإنسانى .

المشكلات الاجتماعية :

تعانى القاهرة الإسلامية من عدد من المشكلات الاجتماعية والتي لها انعكاس بالسلب على الأوضاع المعمارية والعمرانية للمباني الأثرية وتتمثل أهم المشاكل الاجتماعية فى ما يلى :

١- تغيير التركيب الاجتماعى للسكان :

وذلك نتيجة لعوامل الهجرة الداخلية التى أدت إلى هجرة السكان الأصليين من المنطقة ونزوح عائلات اقل فى المستوى المادى والثقافى إلى المنطقة الأمر الذى أدى إلى ضعف الوعى العام لدى المجتمع المحلى وضعف انتماءه إلى المنطقة وإحساسه بأهمية صيانة والحفاظ على التراث العمرانى للمنطقة وحسن استغلاله .

٢- إساءة استخدام المباني :

حيث استطاعت العديد من الأسر من استئجار مساكن بل وورش لما فى المباني الأثرية من محافظة القاهرة ونظرا لكونهم مستأجرين فلم يهتموا بعملية الصيانة والحفاظ على المبنى بل أساءوا استخدامه وبخاصة إهمال صيانة شبكة التغذية بالمياه واستخدام معدات ميكانيكية ومواد ملوثة للبيئة فى الورش الحرفية والصناعية الأمر الذى أدى إلى سرعة تدهور أوضاع المباني المعمارية والإنشائية .

٣- إيواء الخارجين عن القانون :

ان بعض المباني التاريخية أصبحت مهجورة ومهملة وذلك لقصور عمليات الصيانة والترميم لها وعدم وجود رقابة أمنية قوية فى المنطقة لذلك فقد لجأ بعض الخارجين عن القانون لتلك المنطقة وبسط نفوذهم عليها ولذلك أصبحت بؤر للإجرام الأمر الذى اثر بالسلب على الأوضاع الاجتماعية للمنطقة .

٤- قصور برامج الارتقاء بالبيئة الاجتماعية للمنطقة :

حيث ان البعد الاجتماعى فى مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية غير ذات أهمية كما ان مشروعات الترميم المعمارية فى بعض المباني التاريخية بالمنطقة لم تضع فى برامجها الارتقاء بالأوضاع الاجتماعية للسكان وذلك دعما للأعمال التى تتم والحفاظ عليها مستقبلا وحسن التعامل معها .